نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة (1967-2019)

DEVELOPMENT THEORIES AND THEIR APPLICATIONS IN DEVELOPING COUNTRIES WITH THE MONITORING OF THE ALGERIAN EXPERIENCE DURING THE PERIOD (1967-1919)

د. كمال زموري
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة
الجزائر
kzemouri@yahoo.fr

د. أيوب صكري
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة
الجزائر
Ayoub.sakri@yahoo.fr

د. سامي حمودة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل
الجزائر
samipost13@yahoo.fr

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية التنمية وبعض مؤشراتها في الجزائر خلال الفترة (1967-2019)، وذلك عن طريق عرض بعض محاور المخططات التنموية المسطرة ومبالغها المالية التي أعلنتها السلطات العمومية، إضافة إلى تحليل وتقييم مدى انعكاس تلك المخططات على بناء قطاعات اقتصادية مختلفة قادرة على خلق الثروة بعيدا عن الإرتباط الكلي بعائدات المحروقات.

ورغم تحسن بعض مؤشرات أداء الإقتصاد الجزائري من حيث تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية الداخلية والخارجية خاصة خلال الفترة (2000-2014)،)، لكنه كان ظرفيا ولم يساهم في تحفيز النمو وخلق شروط الإقلاع الاقتصادي، وإذا ما أرادت الجزائر تحقيق تنمية ذاتية ومستدامة، فإن الأمر يتطلب ضرورة عصرنة منظومة التعليم وتأهيل الموارد البشرية، وكذا إعادة هيكلة القطاع العام على أساس الشراكة الإستراتيجية مع القطاع الخاص، إضافة إلى الإعتماد على الطاقات المتجددة والإقتصاد المبني على المعرفة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، مخططات التنمية، مؤشرات التنمية، تنمية معتمدة على الذات، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to diagnose the status of development and some indicators in Algeria during the period (1967-2019), and by presenting some axes of development plans and their amounts announced by the public authorities, in addition to analyze and evaluation the impact of these plans on building different economic sectors which are able to create wealth away from total correlation with hydrocarbon revenues.

Although some improvement in the performance indicators of the Algerian economy in terms of achieving the internal and external macroeconomic balances, especially during the period (2000-2014), but it was circumstantial and did not stimulate growth and create conditions for economic takeoff, if Algeria wants to achieve self-

sustainable development, it requires the need for modernizing the education system and qualifying human resources, as well as the restructuring of the public sector on the basis of strategic partnership with the private sector, in addition, relying on renewable energies and a knowledge-based economy.

Key words: Development, Development Plans, Development Indicators, Self-Reliant Development, Algeria.

1. مقدمة:

تعتبر التنمية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الإقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت هذه الدول التنمية قضيتها الرئيسية، ولتحقيقها تباينت استراتيجياتها بحيث طبقت تجارب مختلفة أملا في الوصول إلى تنمية شاملة واللحاق بالدول المتقدمة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت منذ الإستقلال مخططات تنموية عديدة، حيث كانت نسب تنفيذها متفاوتة ونسب نجاحها تختلف من مخطط إلى آخر، بسبب الإرادة السياسية الموجهة لكل مخطط، كما مست فيها هذه المخططات كل القطاعات العمومية، حيث استطاعت الجزائر تسديد ديونها الخارجية ودفع عجلة الإستثمار والتخفيف قليلا من أزمة البطالة، لكن رغم بعض هذه النتائج المحققة منذ الإستقلال، لاتزال الجزائر لم تحقق التنمية الفعلية الشاملة، ولقد آل بها المآل في محاولاتها التنموية إلى أكثر من مأزق، وإن كانت قد طغت في حقبة معينة نغمة من التفاؤل والتي يبدو أنه تلاشى، وانسجمت على أدبيات التنمية الصورة القاتمة للوضع التنموي المتردي، وجسدت التنمية المفقودة قتامة الصورة كون أن ما تم انجازه ليس تنمية حقيقية، بل حقبة رواج نفطي رغم ما تمتلكه الجزائر من مقدرات مالية ومادية و طاقات بشرية ضخمة.

وابتداء من سنة 2014، واجه الإقتصاد الجزائري وضعا صعبا نتيجة تراجع السوق الدولية للمحروقات، حيث أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الإيرادات، مما أثر على احتياطات الصرف والميزانية العامة على حد سواء، وجعل الإقتصاد الوطني الهش عرضة مجددا إلى الصدمات الخارجية، الأمر الذي يقتضي إجراء تغيير هيكلي في نموذج نموه، سعيا إلى مزيد من التنويع والتقليل من الواردات، وعليه فقد أصبح من المستعجل الشروع في التفكير لتحديد وجهة للنشوء والبدء في إعداد مخططات تنموية على آفاق 2035، هدفها إقامة فرصة استثنائية من أجل تغيير هيكلي لنموذج تنموي مستدام.

1.1 إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:

ضمن هذا المنظور، تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

هل يمكن القول أن هناك أزمة تنمية حقيقية تعاني منها الجزائر؟ وما هي الإجراءات الكفيلة لضمان تحقيق تغيير هيكلي لنموذج تنموي مستدام؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتنمية؟ وما هي مراحل تطور مفهومها؟
2. فيما تتمثل أهم نظريات التنمية؟
3. ما وضعية وواقع مخططات التنمية ومؤشراتها في الجزائر خلال الفترة (1967–2019)؟

وما الحلول المقترحة للنهوض بأداء الإقتصاد الجزائري وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة؟

2.1 الفرضية الأساسية للدراسة:

تعتبر التنمية في الجزائر الإنشغال الرئيسي لمختلف الحكومات المتعاقبة خاصة منذ بداية إصلاحاتها الإقتصادية، حيث تم إعداد مخططات تنموية عديدة خلال الفترة (1967–2019) هدفت إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وتطوير الأنشطة الإقتصادية بشكل متوازن إقليميا، وقد نجحت السلطات العمومية في تحقيق كافة الأهداف المرجوة من تلك المخططات ببلوغ مؤشرات تنموية جيدة في مجالات وقطاعات عديدة، خاصة زيادة الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الإقتصاد الجزائري والقضاء على البطالة.

3.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من اهتمام الجزائر الكبير بالتنمية على اعتبار هذه الأخيرة من أهم التحديات التي تواجهها منذ الإستقلال، فالتنمية هي الوسيلة التي تسمح بتلبية احتياجات السكان وزيادة رفاهيتهم، وتقوية الإقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها، وعلى اعتبار الجزائر دولة نامية فإنها تعاني من بعض مظاهر تخلف اقتصادها، وهذا بسبب ضعف هيكلها الإقتصادي والإعتماد على عائدات قطاع المحروقات اعتمادا شبه مطلق رغم توفرها على الإمكانيات اللازمة للنهوض بمختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى بشكل يمكن من بناء اقتصاد متنوع يسمح بإحداث تنمية شاملة في جميع الميادين.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية ونظرياتها المطبقة في الدول النامية؛
- ✓ دراسة وتقييم وضعية التنمية وبعض مؤشراتها في الجزائر خلال الفترة (1967–2019)؛
- ✓ التعرف على مختلف المخططات التنموية ومخصصاتها المالية خلال الفترة (1967–2019)؛
- ✓ تحديد أهم معوقات التنمية في الجزائر؛
- ✓ إبراز بعض الإجراءات الكفيلة بتحسين مؤشرات التنمية وبناء اقتصاد متنوع؛
- ✓ الخروج بتوصيات تسمح مستقبلا بتعزيز الجوانب الإيجابية وتفادي الأخطاء المسجلة في المخططات التنموية خلال الفترة (1967–2019).

5.1 منهجية الدراسة وأدواتها:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا اختبار صحة الفرضية المتبناة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع البحث، فالمنهج الوصفي استخدم لوصف متغيرات الدراسة كالتنمية وتطور مفهومها، وكذا تحديد بعض نظرياتها المطبقة في الدول النامية، بالإضافة الى استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة وتقييم وضعية التنمية وبعض مؤشراتها في الجزائر خلال الفترة (1967–2019) عن طريق عرض أهم محاور المخططات التنموية ومخصصاتها المالية بالإعتماد على إحصائيات وبيانات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية والدولية.

وقصد الإلمام بجوانب هذه الدراسة، ارتأينا تقسيمها إلى المحاور التالية:

- التنمية: المعنى والدلالات.
- مخططات التنمية وبعض مؤشراتها في الجزائر.
- عقبات التنمية في الجزائر وسبل معالجتها.

2. التنمية: المعنى والدلالات

إننا نعيش عالما غدت فيه التنمية محور كل جهد وغاية كل خطة، حيث زاد الإهتمام بمعرفة موضوعها وتبيان مقاصدها وأهدافها، وأصبحت الشغل الشاغل لكل دعاة التغيير وبناء المجتمعات البشرية. وقبل التعرف على بعض دلالاتها، كان لا بد من تتبع مراحل تطور مفهومها، وأهم

التعريفات المقدمة لإيضاح مغزاها، وكذا تطور نظرياتها ومساهمتها في ظهور وصياغة الفكر التنموي الحديث.

1.2 مراحل تطور مفهوم التنمية

يمكننا التمييز بين أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، وهذه المراحل هي:

– **المرحلة الأولى: التنمية بوصفها مرادفا للنمو**: امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوائل الستينات من القرن العشرين، وقد ساوت بين التنمية والنمو حيث تم تعريف التنمية بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني. إن أهم ما ميز التوجه التنموي في هذه المرحلة هو الإعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة مستويات الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي، حيث أن هذا الأخير بلغ بين عامي 1950 و1965 حوالي 3.4% سنويا لجميع الدول النامية[1].

– **المرحلة الثانية: التنمية وفكرة النمو والتوزيع**: امتدت من نهاية الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث تغير مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الإجتماعية إضافة إلى الجوانب الإقتصادية، وذلك من خلال التركيز على مكافحة مشكلات الفقر، البطالة واللامساواة في التوزيع أي تحسين ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى[2].

– **المرحلة الثالثة: التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة (المتكاملة)**: امتدت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وفيها ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي لا تقتصر أهدافها على زيادة معدلات النمو الإقتصادي فقط، بل إنها تصاغ وفق منطلق اجتماعي– انساني من خلال الإهتمام بجميع جوانب حياة الأفراد، إذ أنها تسعى إلى التحسين المستمر لظروف السكان العاديين واستفادتهم من أي نمو محقق في الثروة والناتج الإجمالي الذي يمكن من تغطية الإحتياجات الأساسية، وذلك عن طريق إعادة توزيع الموارد ضمن القطاعات الإجتماعية، وإعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة السكان المحرومين[3].

– **المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة**: ظهر مصطلح التنمية المستدامة بعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" حيث نشر لأول مرة سنة 1987، ويمثل هدف الإستدامة التحولات الحديثة في الفكر التنموي حيث يشترك مع استراتيجية الإحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، ومع ذلك يتضمن هذا المنهج أيضا أن التنمية الدائمة لا

يمكن تحقيقها إلا إذا كانت الإستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والإجتماعية، أي أنها تحافظ على الموارد الطبيعية والبشرية خصوصا في ظل المخاطر البيئية التي تهدد أشكال الحياة على سطح الأرض[4].

مما سبق تبدو التنمية كظاهرة ذات أبعاد متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وبيئية تتجلى مظاهرها في نمو وتزايد القدرات الخاصة بالإنتاج والإستثمار وتكوين الثروة، وتنعكس آثارها في زيادة الدخل واستفادة عموم أفراد المجتمع منه، وتظهر ملامحها في بيئة مواتية، وتهيئ فيها الشروط المناسبة للإفلات من كل هيمنة أو تبعية.

2.2 النظرة الشمولية لمفهوم التنمية

اختلفت الكتابات في تحديد مفهوم التنمية، وسبب ذلك راجع إلى اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها، ونستعرض فيما يلي بعض الآراء في تعريف التنمية:

– التنمية **لغة** من النماء وهي الزيادة والكثرة، وهي العمل على إحداث النماء[5]، أما **اصطلاحا** فهي العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل من الأفراد والحكومة لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن[6].

– تعرف التنمية انطلاقا من معيار التغيرات التي تحدث في الهيكل الإقتصادي بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الإنتقال يتطلب إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الإقتصادي، وذلك بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسين الوضع النسبي لرأس المال، وبالتالي دخول الإقتصاد الوطني مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي[7].

إن هذا التعريف يبين أن التنمية تنطلق من الإجراءات التي تنصب على تغيير الهيكل الإقتصادي، والحقيقة أن هذا الأخير يوجد في محيط اجتماعي وسياسي وثقافي... ومن غير المعقول إحداث تغيير في ذلك الهيكل دون توسيع عملية التغيير للمجالات الأخرى حتى لا تكون معرقلة له.

– يصف "علي خليفة الكواري" التنمية باعتبارها عملية حضارية ذلك أنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الإجتماعية يؤكد الإرتباط

بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الإحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والإجتماعي والقومي[8].

يبين هذا التعريف أن التنمية هي عملية حضارية تمثل نقلة جذرية في الشكل والمضمون في المجتمع ككل وليست فئة معينة، وهذه العملية الحضارية تمتد إلى كل المجالات مثل الإقتصاد، السياسة، الإدارة والثقافة...

مما سبق عرضه، يمكن أن نشير إلى أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع ومتغير، وقد اختلف فيه المفكرون والمختصون كل حسب اختصاصه وميوله، وهناك حقيقة أساسية مؤداها أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية.

3.2 نظريات التنمية

هناك نظريات عديدة تناولت ظاهرة التنمية من زوايا مختلفة وتعكس وجهات نظر أصحابها، وسوف يتم استعراض العديد من النظريات بشيء من الإقتضاب، بحيث نوضح مدى تطور هذه النظريات ومساهمتها في ظهور وصياغة الفكر التنموي الحديث.

1.3.2 النظريات الإقتصادية

تشمل وجهات نظر عديدة أهمها ما يلي:

- **التحليل الكلاسيكي**: اهتم "آدم سميث" بمشكلة التنمية الإقتصادية حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الإقتصادي وما هي العوامل التي تعوقه، فوجد أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، ولا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، ويؤكد "آدم سميث" حاجة الإقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي، إلا أنه اعتقد بوجود قيود توقف العملية التراكمية للتنمية والمتمثلة في ندرة الموارد الطبيعية. غير أن "مالتوس" كان يخالف هذه النظرة، ويرى أن عنصر تزايد السكان هو أحد أهم عوائق النمو، لأن كل زيادة في الإنتاجية وبالتالي في الدخل ستنعكس في تزايد السكان الذي يمتص النمو على المدى الطويل، أما "ريكاردو" فقد اعتبر كذلك أن عملية التنمية هي متجددة ذاتيا، ويقر بالوصول إلى حالة من الركود في النهاية في كافة الإقتصاديات نتيجة للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية[9].
- **التحليل النيوكلاسيكي**: تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية النيوكلاسيكية كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالتنمية الإقتصادية، حيث تم افتراض إمكانية



الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل. وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الإدخار، وأن هذا الأخير يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الإستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وعليه فإن إضافة النيوكلاسيك تمثلت في الإهتمام بدراسة العلاقات المتشابكة بين الوحدات الإقتصادية الصغيرة، كما أن التقدم التكنولوجي يقضي على الضغوط الركودية التي تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، وأن المنافسة الحرة هي الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية[10].

➢ **نظرية المراحل التاريخية لروستو**: يرى "روستو" في نظريته عن مراحل النمو أن المجتمعات لا بد وأن تجتاز عددا من المراحل إحداها وراء الأخرى في طريقها للنمو والتقدم، هذه المراحل في تسلسلها هي[11]: مرحلة المجتمع التقليدي؛ مرحلة التهيؤ للإنطلاق؛ مرحلة الإنطلاق؛ مرحلة المضي نحو النضج؛ مرحلة شيوع الإستهلاك الواسع.

تمثل مرحلة الإنطلاق أهم مرحلة لأنها تعتبر أولى سمات المجتمع المعاصر حيث يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، وكذا لعلاقتها وتأثيرها في مجال سياسة المساعدات الخارجية، ونمو القطاعات الصناعية بمعدلات عالية وارتفاع ملحوظ في معدل الإستثمارات الداخلية والخارجية، وهكذا يرى "روستو" أن الدولة التي تكون في المرحلة الأولى والثانية هي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة (لا هي متقدمة تماما ولا هي متخلفة)، أما التي تضعها مظاهر حياتها الإقتصادية والإجتماعية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم، وعليه من أهم الدروس التي تضمنتها هذه النظرية هي إمكانية استفادة الدول النامية من خبرة الدول المتقدمة والتنبؤ بمستقبلها وفقا لهذه المراحل، وبالتالي تقليد ومحاكاة المجتمعات المتقدمة وإتباع المراحل التاريخية لتطويرها لتصبح مجتمعات متقدمة باستخدام وسائل التنمية المتمثلة في العلم والتكنولوجيا.

➢ **تحليل كينز والكينزيين**: بالنسبة لتحليل "كينز" فقد انصب على مواجهة البطالة والتي ستبقى مشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في الإقتصاد القومي، كما حصر الشروط الضرورية للنمو الإقتصادي في القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية والإصرار على التقدم العلمي ومعدل التراكم الرأسمالي.

أما النموذج التنموي لكل من "هارود ودومار" والذي يعتبر الإنتاج والنمو الإقتصادي كمحصلة للتفاعل بين العمل ورأس المال، وأن العمالة الكاملة تتحقق في الأمد القصير عندما يتساوى حجم الإستثمار مع حجم المدخرات، كما أن الإستثمارات طويلة الأمد تخلق طاقات إضافية للتوظيف مما يؤدي بدوره أيضا إلى مزيد من الإدخار والإستثمار المتواصل. وعليه يتوقف معدل النمو الإقتصادي على طبيعة العلاقة بين الدخل والإنفاق من جهة، والإنتاج الإضافي المتولد عن الإستثمارات الأولية من جهة أخرى، كما أن هناك مستوى حرج للدخل الفردي يتمثل كحد أدنى للدخل يسمح بالنمو الإقتصادي، والذي يقابله حد أدنى للجهد يلزم لرفع مستوى الدخل الفردي بشكل يعظم العوامل المعززة للتنمية، ويقزم العوامل المعيقة لها وخاصة النمو السكاني المتزايد[12].

2.3.2 النظريات الإجتماعية النفسية

تقوم هذه المجموعة من النظريات على أساس الربط والعلاقة بين النمو الإقتصادي والتنمية من جهة والخصائص الشخصية والسلوكية للأفراد في أي مجتمع من جهة أخرى، ومن أبرز المفكرين المؤيدين لمثل هذه النظريات نجد: ماكليلاند، هيجن، سملر، ليرنر وانجلز.

يرى "سملر" أن التحديث هو نتيجة التمايز في البناء الإجتماعي، والذي يبرز في قطاعات اجتماعية هامة هي التكنولوجيا والزراعة والصناعة، وأن التحديث يكون نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها من تركيب متجانس إلى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة ومتمايزة، ولكنها في علاقات اعتمادية متبادلة، ونتيجة لهذا التغير سوف يصبح المجتمع مثل المجتمع الغربي في تكوينه وتركيبه وثقافته، فالتحديث يؤدي إلى انتشار الحياة الغربية لأن النمو الإقتصادي والمشاركة السياسية وانتشار البيئة الحضارية والتعرض لوسائل الإعلام تؤدي في جميع المجتمعات إلى نفس النتيجة وهي التحديث.

أما "ماكليلاند" فيرى بأن التنمية هي المحصلة لمستويات الإنجاز والإبداع الفردي والجماعي في أي مجتمع، وأنه كلما ازداد عدد الأفراد المبدعين والذي يحفزهم الإنجاز العالي والمغامرة والمخاطرة كلما توفرت فرص أكثر للتقدم والتنمية المجتمعية في مراحل الطفولة الأولية من خلال التوجيه والتثقيف والتوعية النفسية والإجتماعية والتعليم، ويضيف "هيجن" إلى ذلك بأن النمو الإقتصادي يتحسن من خلال تشجيع الشخصيات الخلاقة والإصلاحية التي تقود التحولات المجتمعية من حالات التخلف إلى حالات أكثر تقدما تبنى على العلم والمعرفة والتكنولوجيا[13].

3.3.2 نظريات التنمية الشاملة

أخذت المساهمات الحديثة في نظرية التنمية الشاملة اتجاهين[14]:

- ✓ ركز الإتجاه الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة متجددة ذاتيا؛
- ✓ بينما ركز الإتجاه الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عنها التنمية الشاملة والمتجددة.

لقد قدمت عدة تفسيرات لسبب فشل الدول النامية في تحقيق تنمية شاملة سريعة مثل الشرك السكاني (تزايد السكان في الدول النامية يتمخض عنه انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الدخل)، تخصص الدول النامية في مجالات اقتصادية ذات آثار ثانوية على بقية القطاعات كاستخراج المعادن أو الإعتماد على تصدير المواد الزراعية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية غير المواتية والمتمثلة في تدهور شروط التجارة لغير صالح هذه الدول، فضلا عن عدم قدرتها على الإدخار وضعف الحافز على الإستثمار وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج.

أما عن العوامل المؤدية إلى تنمية شاملة متجددة فإنها تشمل عدة عوامل مثل العوامل الإقتصادية والتي تنطوي على مدى اعتناق مبدأ الحرية الإقتصادية من طرف الدولة، ومدى وفرة الهياكل الإجتماعية، مستوى التعليم والإستثمار في الموارد البشرية، نوعية الإدارة القائمة والإيديولوجية السياسية السائدة.

لذلك فإن كل مجتمع مطالب بأن يفكر في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الإعتماد على الذات وتطوير قدرات أفراده الخاصة، مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المتاحة وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها. ويعتبر "بول باران" رائدا في الدعوة إلى "**التنمية المستقلة**"[15] باعتبارها أحد أهم استراتيجيات التنمية الشاملة كرد فعل على محاولات الدول الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على الدول النامية.

من خلال ما تقدم نجد أن نظريات التنمية عرفت تطورا كبيرا ومستمرا تبعا للتطور الذي عرفه الفكر الإقتصادي في تشخيص مصادر التنمية التي ظلت الظروف المحيطة بها هي التي تصنعها وتبلورها في ذاكرة البشر فتتبناها وتنظر في إطارها.

3. مخططات التنمية وبعض مؤشراتها في الجزائر

تبنت الجزائر منذ الاستقلال مخططات تنموية عديدة، حيث كانت نسب تنفيذها متفاوتة ونسب نجاحها تختلف من مخطط إلى آخر، بسبب الإرادة السياسية الموجهة لكل مخطط، كما مست فيها هذه المخططات كل القطاعات العمومية.

1.3 مخططات التنمية في الجزائر

سنقسم هذا العنصر إلى قسمين، بحيث نتناول في القسم الأول مخططات التنمية في الجزائر في مرحلة الأحادية، وفي القسم الثاني نتناولها في مرحلة التعددية كما يلي[16]:

1.1.3 مرحلة الأحادية (1967–1989)

ضمت هذه المرحلة جملة من المخططات وهي على التوالي: المخطط الثلاثي الأول (1967–1969)، المخطط الرباعي الأول (1970–1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)، المخطط الخماسي الأول (1980–1984)، المخطط الخماسي الثاني (1985–1989).

ففي المخطط الثلاثي الأول (1967–1969)، ركزت الجزائر بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة، حيث خصص لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات تقريبا 49 %، وهذا يعكس بوضوح التوجه العام لمسيرة التنمية في الجزائر في ظل هذه المرحلة، والتي كانت تستهدف أساسا خلق قاعدة صناعية متينة تؤدي إلى انطلاقة سريعة لباقي القطاعات، لكن عكس ما نجده في قطاعات السكن والتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى التي عرفت وتيرة ضعيفة مقارنة مع قطاع الصناعة، بحيث ترتب على ذلك نتائج سلبية انعكست على الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري.

أما المخطط الرباعي الأول (1970–1973)، فقد استهدف تحقيق نمو سنوي قدر بـ 9 % وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دج، في حين لم يبلغ حجم الإستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11081 مليار دج، وقد اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.

كما تزامن المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) مع الإرتفاع في المداخيل المالية للبلاد، نظرا لارتفاع سعر البرميل من البترول من 3.3 دولار في سنة 1971 إلى 9.25 دولار في ديسمبر1973، والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963 إلى 42 مليون طن سنة 1969 لتصل إلى 46

مليون طن سنة 1972، والتي ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الشاملة، فكانت لتلك السياسة التنموية ثلاثة أهداف تمثلت في: الإستقلال الإقتصادي، تلبية وتحقيق الحاجات السوسيو اقتصادية لعامة الشعب الجزائري، وأخيرا تحقيق الرخاء الإجتماعي.

بينما في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، تم تطبيق التوجيهات السياسية التي جاءت بها مقررات المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في جانفي 1979، بحيث توقع هذا المخطط تحقيق حجم استثمارات تقدر بـ 400 مليار دج في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير والتكوين المهني، وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى تنظيم المؤسسات.

وقد سمح هذا المخطط بمضاعفة الناتج الوطني الخام من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225 مليار دج في سنة 1984، في حين لم تسجل الصادرات خارج المحروقات أي تحسن، حيث بقيت هذه الأخيرة مسيطرة على التصدير بنسبة 98% مع بلوغ المخطط نهايته، فيما بلغت نسبة تحقيق الإستثمارات المتوخاة 87.5 %، أما في مجال الشغل فقد تم إنشاء ما مقداره 720 ألف منصب شغل جديد، أي بنسبة 61 %من الرقم المستهدف وهو 1175000 منصب، كما عرف هذا المخطط عدة نقائص منها عدم التحكم في البرامج حيز التنفيذ.

أما المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) فقد استهدف تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج بهدف تحقيق مستوى استثمار يقدر بـ 550 مليار دج، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية تحقيقا لمبدأ استقلال الخيارات والسياسات الإقتصادية، وعلى الصعيد الإجتماعي لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265 ألف منصب من أصل 720 ألف منصب التي استهدفها المخطط بنسبة لا تتعدى 37%، كما استمر هذا التراجع في التشغيل حيث لم يتعدى عدد المناصب المتوفرة في نهاية المخطط 76000 منصب فقط.

وقد عرفت الجزائر بداية من سنة 1987 تطبيق سياسات أكثر حزما والإتجاه نحو المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل إعادة التنظيم الإقتصادي والمالي، وفقا لبرامج التثبيت الإقتصادي الذي شرع في تطبيقه بداية من سنة 1989، وبرنامج التعديل الهيكلي الذي شرع فيه بداية من سنة 1995.

2.1.3 مرحلة التعددية (1989-2019)

تضمت هذه المرحلة جملة من المخططات التنموية هي على التوالي: التنمية في فترة التسعينات، المخطط التنموي (2001-2004)، المخطط التنموي (2005-2009)، المخطط التنموي (2010-2014)، وأخيرا المخطط التنموي (2015-2019).

ففي فترة التسعينات وفي سياق استمرار وتيرة الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني بما يضمن الإنتقال السريع نحو اقتصاد السوق، اعتمدت الجزائر بداية من سنة 1989 مجموعة من الإجراءات المتمثلة في ما يلي: إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي، إصلاح منظومة الأسعار، انسحاب الخزينة العمومية من دائرة التمويل، التدرج نحو إلغاء دعم الدولة لبعض المواد الغذائية، حيث ألغت الحكومة ابتداء من النصف الثاني من سنة 1992 دعم أسعار السلع الإستهلاكية ما عدا ثلاثة منها وهي : الخبز، الحليب، الزيت، وأخيرا التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتعثرة.

أما المخطط التنموي (2001–2004)، فخصص له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج، منها 129مليار دج للتنمية المحلية، وأكثر من 90 مليار دج للتنمية البشرية معتمدة الدولة في ذلك على عائدات المحروقات، وقد كانت أهم انجازات التنمية في هذه المرحلة كالأتي:

- ✓ توفير أكثر من 1100000 منصب شغل، ومنه انخفضت نسبة البطالة من 29.3 % إلى 23.3%؛
- ✓ بناء ما يقارب 600000 مسكن و 256000 في قيد الإنجاز؛
- ✓ بناء 232 ثانوية، 563 متوسطة، 19546 قسم ابتدائي، 149 داخلية، 336 مطعم للنصف الداخلي، كما تم انجاز أكثر من 230000 منصب بيداغوجي في التعليم العالي و 90000 مكان إيواء؛
- ✓ انجاز 180 معهد ومركز جديد خاص بالتكوين المهني، وما يقارب 20000 مكان بيداغوجي؛
- ✓ إنشاء 8 مستشفيات، وما يقارب 150 عيادة متعددة الخدمات و 548 قاعة علاج؛
- ✓ انجاز 4000 كلم من الطرق الجديدة وإصلاح 3000 كلم من الطرق القديمة؛
- ✓ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دج؛
- ✓ تحقيق نمو متوسط يساوي 3.8 % طوال السنوات الخمس.

بينما في المخطط التنموي (2005–2009)، قامت الحكومة الجزائرية بتوزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو والتنمية بغلاف مالي قدر بـ 1908.5 مليار دج، كان موزعا كالتالي: السكن 555 مليار دج، التعليم العالي 141 مليار دج، التربية الوطنية 200 مليار دج، التكوين المهني 58.5 مليار دج، الصحة العمومية 85 مليار دج، تزويد المواطنين بالمياه 127 مليار دج، الشباب والرياضة 60 مليار دج، الثقافة 16 مليار دج. كما أضيف لهذا المخطط برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وأخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.

وخصص المخطط التنموي (2010–2014) البالغ قيمته الإجمالية 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال إنجاز:

- ✓ ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية، و 600000 مقعد بيداغوجي جامعي و 400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- ✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- ✓ تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- ✓ إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

كما خصص برنامج الإستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

- ✓ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل؛
- ✓ تخصيص أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني من خلال: رصد 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ✓ استفادة التنمية الصناعية هي الأخرى بأكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية؛
- ✓ تخصيص مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، حيث يهدف إلى دعم البحث العلمي واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وفي ظل تراجع سعر البترول بداية من شهر سبتمبر 2014 من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، جاء المخطط الخماسي للتنمية (2015–2019) الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز ... وسعى هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية[17]:

- ✓ العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ✓ تنويع الإقتصاد وتنمية الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ استحداث مناصب شغل؛

✓ استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7% مع مواصلة السياسة الإجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛

✓ إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع ترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛

✓ ترقية ودعم الأنشطة الإقتصادية القائمة على المعرفة ودعم المؤسسات المصغرة؛

✓ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض...

✓ عصرنة الإدارة الإقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛

✓ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص المحلي أو الأجنبي.

ومع استمرار انخفاض سعر البترول، بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، حيث تم قفل حساب هذا المخطط مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 ، وفتح حساب باسم برنامج الإستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، والذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الإستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017–2019) [18]، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، والإلتزام فقط بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما أثر على أهداف هذا المخطط خاصة في مجال النمو والتشغيل.

كخلاصة لما سبق، نستنتج أن الجزائر طبقت مجموعة من المخططات والبرامج التنموية بغية تهيئة الأرضية اللازمة لتفعيل النشاط الإقتصادي والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية، والتي كان لها بعض الأثر الإيجابي على بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة (1967–2019)، غير أن هذا التحسن يعتبر أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه مقارنة بحجم المبالغ المنفقة، وذلك لغياب جهاز إنتاجي مرن والتبعية لقطاع المحروقات، وضعف القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة، على الرغم من أن المخطط التنموي (2015–2019) يهدف إلى بناء اقتصاد وطني متنوع.

2.3 بعض مؤشرات التنمية في الجزائر

يبين الجدول التالي بعض مؤشرات التنمية في الجزائر، حيث تسمح تلك المؤشرات بفهم المكانة التي تحتلها الجزائر على الصعيد التنموي، ومعرفة المجالات والقطاعات التي يجب التركيز عليها.

الجدول رقم (1): بعض مؤشرات التنمية في الجزائر

المؤشر	المؤشرات الفرعية	وحدة القياس	أحدث سنة للبيانات المتاحة	قيمة المؤشر
الخدمات المصرفية والمالية	حساب لدى مؤسسة مالية للبالغين +15 سنة	%	2017	42.78
	الصراف الالي	لكل 100 ألف من البالغين	2017	9.38
	الإئتمان إلى ودائع البنوك	%	2016	46.19
الديموغرافيا	العمر المتوقع عند الولادة	سنة	2017	77.60
	عدد السكان	بالألف	2019	43851.04
	معدل النمو السكاني	%	2019	1.78
التعليم	التلاميذ المسجلون ابتدائي	شخص	2017	4231556
	الطلبة المسجلون في التعليم العالي	شخص	2016	1315744
	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي	%	2017	1.49
الطاقة	الصادرات من النفط الخام والغاز	1000 طن	2017	62746
البيئة	انبعاثات CO2	كيلوطن	2014	145400.22
الحوكمة	السيطرة على الفساد	ترتيب مئوي	2017	30.29
	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	ترتيب	2019	157
	مؤشر التنافسية العالمي	الحد الأعلى للأداء 100	2018	53.75
	كفاءة استخدام الموارد	من 1-10	2018	4.70
الصحة	انتشار فقر الدم نسبة من الحوامل	%	2016	38.90
الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	نسبة الأسر التي لديها حاسب آلي	%	2016	38.40
	نسبة الأسر المتصلة بالأنترنت	%	2016	34.70
العمل والوظائف	العاملون	1000	2018	11001
	التوزيع النسبي للعاملين بحسب القطاع الخاص	%	2018	62.80
	معدل البطالة	%	2018	11.70
الإقتصاد الكلي	العجز أو الفائض النقدي	مليار دج	2016	2285.91-
	الدين الخارجي	مليون دولار أمريكي	2017	5699.174725
	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	%	2019	2.32
الفقر	دليل التنمية البشرية	قيمة	2017	0.75
	السكان الذين يعيشون في الفقر متعدد الأبعاد	1000	2016	858.48
التجارة	الميزان التجاري	مليار دج	2017	-1183.002
	إيرادات السياحة	%	2017	0.46

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البوابة العربية للتنمية، لمحة إحصائية عن الجزائر 2019، على موقع الأنترنت:

http://data.arabdevelopmentportal.com/Statistical- Snapshot/?ln=ar&type=country&query=DZA/ تاريخ التصفح (2019/09/18)

يبين الجدول أعلاه بعض مؤشرات التنمية في الجزائر استنادا إلى مؤشرات التنمية المعمول بها عالميا، حيث أدت الطفرة النفطية في الجزائر في بداية القرن الواحد والعشرين إلى تحفيز الإستثمار في مشاريع البنية التحتية وتحسين بعض مؤشرات التنمية البشرية، حيث نلاحظ تطورا ملحوظا في بعض المؤشرات التي تقيس وضعية التنمية البشرية بفضل تحسن الخدمات المقدمة في مجالات التعليم والرعاية الصحية وسياسات محاربة الفقر ودعم الفئات الهشة، وقد بلغ دليل التنمية البشرية قيمة 0.75، وارتفع عدد الطلبة المسجلون في التعليم العالي إلى 1315744 طالب، وحققت الجزائر التعليم الابتدائي الشامل، حيث بلغ عدد التلاميذ المسجلون في الإبتدائي 4231556 تلميذ، كما اقتربت من التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي بـ 1.49، مع التحاق أكبر من قبل الفتيات، وبلغ معدل النمو السكاني 1.78%، وارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة إلى 77.6 سنة، وزادت نسبة الأسر التي لديها حاسب آلي والمتصلة بالأنترنت حيث بلغت 36.55%.

وعلى صعيد آخر، نجحت الجزائر في الحد من الفقر بنسبة 20% خلال العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص انخفض معدل الفقر المدقع إلى 0.5% بحسب آخر الإحصاءات، وتحسنت الخدمات المصرفية والمالية، حيث سجل تحقيق 9.38 صراف آلي لكل 100 ألف من البالغين، وارتفع معدل الإئتمان إلى ودائع البنوك إلى 46.19%، كما تم تسجيل في سنة 2018 حوالي 11 مليون عامل أغلبهم في القطاع الخاص بنسبة 62.8%.

ولكن بالرغم من هذا التحسن في بعض المؤشرات التنموية السابقة، فإن بعض المؤشرات تبين أن الجهود المبذولة غير كافية، ويجب وضع سياسات أكثر فاعلية خاصة فيما يتعلق بالبطالة ومؤشرات الحوكمة المتعلقة بالسيطرة على الفساد وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال وكفاءة استخدام الموارد، فبالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد بلغ هذا الأخير في سنة 2017 قيمة 30.29 وفق ترتيب مئوي، كما احتلت الجزائر في سنة 2019 المرتبة 157 عالميا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، مما يدل على أن المؤسسات الجزائرية تعتبر من أضعف المؤسسات عالميا، ويعود تخلف المؤسسات الجزائرية إلى عدم تحسن أداء الإدارة الجزائرية التي لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها طابع البيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وإنجاز المعاملات، وانعدام الحيوية وغياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل كلها ساهمت في زيادة تكلفة الإستثمار، وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع، مما ضيع على الإقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض، حيث بلغ مؤشر كفاءة استخدام الموارد قيمة 4.7 فقط.

أما بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي فبلغ 53.75 على مقياس أداء من 100 درجة، وهذا يدل على أن الجزائر حسب مراحل التنمية ترتب في المرحلة الإنتقالية بين المرحلة الأولى والثانية، مما يعني أنها لا تعتمد بشكل كبير في تنافسيتها وتنافسية مؤسساتها على الإبتكار، حيث تمثل الإقتصاديات التي تقودها مواردها فقط، وتنافس من خلال الأسعار وبيع المنتجات الأساسية فقط.

ومع تباطأ النمو الإقتصادي في الغالب بسبب انخفاض إنتاج المحروقات منذ سنة 2014، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% في سنة 2014 إلى أقل من 2.32% في سنة 2019، وكذلك ارتفع معدل التضخم من 5.6% في سنة 2017 إلى 7.4% في سنة 2018، أما معدل البطالة فبلغ 11.7% في سنة 2018 لدى البالغين، و26.4% لدى الشباب دون سن الثلاثين، كما واجهت الجزائر اختلالات مالية وخارجية كبيرة، إذ زاد إجمالي الدين الخارجي بشكل كبير منذ سنة 2014، ليصل إلى 5.699 مليار دولار أمريكي في سنة 2017، كذلك قدر العجز في الميزانية بنسبة 7.8% من إجمالي الناتج المحلي بقيمة 2285.91 مليار دج، كما وصل عجز الميزان التجاري إلى 1183.002 مليار دج في سنة 2017، وذلك في ظل غياب أي سياسة لزيادة الصادرات، تزامنا مع الإنخفاض الكبير في إيرادات الصادرات منذ سنة 2014.

رغم هذه المؤشرات لا يزال للجزائر فرصة هامش تحرك لتحقيق الإقلاع الإقتصادي والتنمية الشاملة بالنظر إلى القطاعات الراكدة والتي هي دون سقف النمو، فالجزائر اليوم أمام ضرورة تركيز الجهد الإستثماري حول القطاعات الراكدة كالسياحة والصناعة بجميع فروعها مثل الصناعة الغذائية والدوائية وغيرها، كما ينبغي تطوير قطاعات أخرى على غرار التكنولوجيا الدقيقة والطاقات المتجددة، وفرص النمو الإقتصادي في الجزائر تتجاوز بكثير قطاع المحروقات بفضل قابلية الإقتصاد الجزائري للتنويع.

4. عقبات التنمية في الجزائر وسبل معالجتها

تواجه عملية التنمية في الجزائر عدة معوقات نذكر منها ما يلي[19]:

- ✓ العولمة وآثارها السلبية التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد؛
- ✓ ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية؛
- ✓ استمرار الزيادة السكانية وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية؛
- ✓ التلوث البيئي وتراكم النفايات؛
- ✓ وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة دوما لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات؛

- ✓ استمرار ظاهرة الجفاف والتصحر؛
- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات وبرامج التنمية؛
- ✓ إدارة حكم بيروقراطية معقدة وتعاني من أمراض التسيب والإهمال والبطء والروتين وهدر الوقت؛
- ✓ توجيه بعض القيادات السياسية لخطط التنمية وفق توجهاتهم ومصالحهم الخاصة؛
- ✓ الإعتماد في تمويل برامج التنمية على عائدات المحروقات التي لا تعرف الإستقرار في أسعارها، لأنه في الغالب لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الإقتصاد الريعي.

بوجه عام فإن معوقات التنمية في الجزائر متعددة ومتباينة، وأن القضاء عليها لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية، بل لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات وإتباع بعض السياسات التي تدعم الإقتصاد الوطني وتحقق أهدافه المنشودة، ومن جملة العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية والنهوض بالقطاع الإقتصادي أي مفاتيح النمو يتم تطويعها وفق تسلسل زمني ففي:

- ✓ المدى القصير: يجب ضبط آليات النمو الإقتصادي من خلال ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آليات ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي؛
- ✓ المدى المتوسط: الإستثمار في العنصر البشري أي الإستثمار في مخزون قدره 11 مليون متمدرس كطاقات كامنة باعتبار قطاع التعليم مفتاح للنمو وليس الإكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيط الإقتصادي والإجتماعي؛
- ✓ المدى البعيد: الإعتماد على التكنولوجيات الدقيقة والطاقات المتجددة والإقتصاد المبني على المعرفة.

5. الخاتمة:

سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق التنمية من خلال تبني مجموعة من المخططات والبرامج التنموية خلال الفترة (1967-2019)، والتي كانت تهدف في مجملها إلى خلق استقرار اقتصادي ورفع مستوى معيشة الفرد، ورغم بعض النتائج الإيجابية المحققة منذ الإستقلال، حيث استطاعت الجزائر تسديد ديونها الخارجية ودفع عجلة الاستثمار والتخفيف قليلا من أزمة البطالة، لاتزال الجزائر تعاني من بطء في مسار التنمية، حيث أن عدم تحقيق مخططات التنمية السابقة

للهدف المنشود منها بالنظر الى عدم الترشيد وعدم توظيف الموارد بصورة تسمح بإرساء اقتصاد بديل عن المحروقات، وبعد أن تم إنفاق قرابة 800 مليار دولار، أي ما يعادل القيمة الحالية لثمانية مشاريع مارشال ساهم واحد منها في نهوض أوروبا، لا تزال الجزائر تصر على اتباع نفس المقاربات في تصورها لمخططات التنمية وفقا لتصور كينزي، يحفز الطلب عبر المشاريع الكبيرة لفائدة المؤسسات ويدعم القدرة الشرائية، ويضبط التضخم بصورة اصطناعية لتحفيز طلب العائلات وبالتالي تحريك الإقتصاد.

ولكن التجربة بينت أن جزء كبير من المشاريع يعود إلى المؤسسات الأجنبية، وأن القدرة الإستيعابية للمؤسسات الجزائرية محدود، كما أن التسيير الإداري البيروقراطي للإقتصاد الجزائري وتداخل العديد من الهيئات في مجال صلاحيات غير محدد يتيح الكثير من الثغرات التي برزت بالخصوص في عدم استكمال بعض المشاريع الإستراتيجية مثل الطريق السيار شرق غرب، وتضخم قيمتها إلى حدود غير منطقية، ثم تحقيق الجزائر لنسب نمو ما بين 3.5 و4% مقابل ضخ ما بين 10 و12% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، أي أن الأثر المضاعف غير متاح لاقتصاد لا يزال ريعيا بامتياز، ولا تشكل فيه القطاعات الإنتاجية سوى 17% منها 1% للفلاحة و5% للصناعة.

وإذا ما أرادت الجزائر تحقيق تنمية ذاتية ومستدامة، يجب عليها أن تقوم بما يتوفر لها من موارد وطاقات بشرية تستغلها للتغلب على المعوقات الخاصة بالتنمية، وتبني جملة من الحلول نذكر منها:

✓ تفعيل الرقابة أثناء عملية تنفيذ مخططات التنمية لمتابعة السير الحسن لها، وتجنب الإنحرافات ومظاهر الفساد المختلفة؛

✓ تكييف الإدارة الجزائرية مع التحولات الإقتصادية الراهنة والمستقبلية، والقضاء على الظواهر السلبية التي لا تزال تنخر جسدها مثل الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية، لأن كل هذه الظواهر السلبية لها تأثير فعال ومباشر على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لبلوغ التنمية المنشودة؛

✓ ضرورة دفع عجلة التنمية الفلاحية والصناعية مما يساهم في دفع وتيرة التنمية الإجتماعية؛

✓ التركيز على المناطق الريفية وخصوصا النائية عند إعداد ووضع البرامج التنموية لتوفير احتياجات سكان المناطق المحرومة؛

✓ الإهتمام بالمصادر الأخرى لتحصيل الإيرادات بدل التركيز فقط على مداخيل الريع لتفادي تقلبات أسعار المحروقات التي تؤثر على مسار ووتيرة التنمية، مثل إعادة النظر في السياسة الضريبية، وتشجيع المهاجرين على استثمار مدخراتهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها؛

✓ الإهتمام بالطاقات المتجددة؛

✓ الإعتماد في عمليتي التخطيط والتنفيذ للتنمية على خبراء متخصصين ذوي خبرة وكفاءة عالية؛

✓ تخطيط الموارد البشرية خاصة المحلية منها بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وإخضاعها لخدمة برامج التنمية؛

✓ تفعيل دور الشراكة المجتمعية (الحكومة المركزية، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في عملية التنمية؛

✓ صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني واستثماره واستغلاله في تحقيق التنمية؛

✓ الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية، وتبني أفضل الوسائل والإجراءات التي أثبتت فاعليتها، وبالأخص في دول نامية ذات هيكل اقتصادي يشبه هيكل الإقتصادي الجزائري.

الاحالات والمراجع:

[1]– عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 19–20.

[2]– ريمة خلوطة وسلمى قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 07 و08 أفريل 2008، ص 03.

[3]– كمال مرداوي، **الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 03–07 أكتوبر 2004، ص 02.

[4]– رومانو دوناتو، **الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، ديسمبر 2003، ص 52.

[5]– جمال لعمارة وآخرون، **الزكاة وتمويل التنمية المحلية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 21 و22 نوفمبر 2006، ص 03.

[6]- عبد الملك كامل، **ثقافة التنمية: دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة**، دار مصر المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 20.

[7]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الإقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 77.

[8]- محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية**، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 66.

[9]- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الإقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص 69-73.

[10]- مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 66-68.

[11]- الحداد عوض، **الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية**، دار الأندلس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 36.

[12]- حسن خلف فليح، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2006، ص ص 146-160.

[13]- نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

[14]- Veyret Yvette, **Le développement durable: approches plurielles**, éditions Hatier, Paris, France, 2005, PP 152-154.

[15]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130.

[16]- عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سبتمبر 2018، ص ص 216- 223.

[17]- عاشور حيدوشي وميلود وعيل، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، جوان 2017، ص 338.

[18]- وسام بوقجان وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد 2، جامعة جيجل، أفريل 2018، ص 207.

[19]- عامر هني، مرجع سبق ذكره، ص 223.